

كما في الكويت.. في مصر البعض يفضل الشارع على الاستفتاء!

كلام مباشر

فيصل الزامل



الاثنين 10/12/2012 المصدر: الأنباء عدد التعليقات 4 عدد المشاهدات 12428

بِقَلْمِ فَيْصَلِ الزَّاَمِلِ

تقول السيدة جميلة اسماعيل، الزوجة السابقة لأيمن نور مؤسس حركة كفایة وشريكته في تأسيسها ومن قيادات الثورة في مصر:

- * الكنيسة ترفض الدستور، مع انه اول دستور ينص صراحة على ان يتم تحاكمهم الى شريعتهم، هم.
- * الازهر يرفض الدستور رغم انه اول دستور يضمن استقلاله وانتخاب شيخه من بين اعضاء هيئة كبار العلماء، والرئيس يصدر قرار التعين فقط.
- * المطالبون بالحريات يرفضون رغم انه اول دستور يعطي «حريات لا محدودة» للمواطن ويحفظ كرامة الانسان.
- * الثوار يرفضون الدستور رغم انه «عزل» رجال النظام السابق من العمل السياسي 10 سنوات.
- * المنادون بحقوق المرأة يرفضونه رغم انه اول دستور لا يجعل للمرأة مكانا في باب او بابين، بل في كل ابواب الدستور.
- * المنادون بالمساواة يرفضونه رغم انه اول دستور يجعل نسبة العمال والفلاحين مؤقتة في الانتخابات القادمة فقط.
- * الرافضون لحكم العسكر يرفضونه رغم انه اول دستور يجعل هناك رقابة ومحاسبة متدرجة على «ميزانية الجيش».
- * المنادون بالديمقراطية يرفضونه رغم انه «قلص» صلاحيات الرئيس الى 40% عن سابقه.
- * المطالبون باستقلال القضاء يرفضونه رغم انه اول دستور يجعل للسلطة القضائية «انتخاب» شيوخ القضاة في المحاكم المختلفة، والرئيس يصدر قرار التعين فقط.
- * المطالبون باستقلال السلطات يرفضونه رغم انه اول دستور يجعل الرئيس لو دعا لاستفتاء لحل

البرلمان وجاءت نتيجة الاستفتاء «لا» يصبح منصب رئيس الجمهورية فارغا.

- * المطالبون بأهمية البحث العلمي يرفضونه رغم انه خصص ميزانية من الناتج القومي للبحث العلمي.
- * المطالبون بجعل التعليم له اولوية يرفضونه رغم انه اول دستور ينص على انه لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتنفذ الدولة جميع التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى.
- * الشباب يرفضونه رغم انه اول دستور «ينص» على رعايتهم وعن دورهم في العمل بالدولة، واختيارهم يكون على أساس الكفاءة والجدارة «دون محاباة أو وساطة».
- * العاطلون وصغار الفلاحين يرفضونه رغم انه اول دستور «يضمن» لهم حد الكفاف حتى ايجاد عمل. انتهى.

يبدو ان هذه الميزات اللامحدودة لصالح المواطن المصري هي التي دعت الرئيس محمد مرسي ليطرح مبادرته يوم امس الاول بإلغاء الاعلان الدستوري مراهنا على نتيجة الاستفتاء التي يعتقد انها ستكون في صالحه بالنظر الى ما تضمنه الدستور ووافقت عليه الهيئة التأسيسية بالاجماع «100 عضو»، وتضم ممثلين عن القباط وسائر التيارات السياسية في البلاد، وهي هيئة منتخبة من قبل البرلمان المصري ولم يتم تشكيلها بالتعيين او الاختيار.

ختاما، اتجاه مرسي نحو الاستفتاء يعني تطبيق شعار «الامة مصدر السلطات».. وهو يماطل مبدأ «أمرهم شوري بينهم» فليس من سبب للتهرب من الاستفتاء الا الخوف من الامة.

ما تحتاج اليه مصر، والامة العربية، هو النجاح في اختبار الديمقراطية الذي يقوم على قبول الاحتكام الى المرجعية الدستورية، وليس الى الشارع الذي يمكن تضليله بسهولة، والدليل ما ذكرته السيدة جميلة، كيف تحدث ثورة شعبية ضد كل هذه الامتيازات الشعبية، لو لم يكن هناك تضليل مكثف؟